

Distr.
GENERAL

A/49/860
8 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن
الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق
الإنسان في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه الجمعية العامة، وفقاً لتوصياتي، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وطلبت الي، في جملة أمور، أن أطلع الجمعية بصورة وافية على تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وأحلت إلى الجمعية العامة بمذكرتي المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/49/856)، التقرير الأول لمدير بعثة التحقق، الذي يتضمن معلومات عن إنشاء ووزع البعثة وكذلك الأنشطة التي اضطلعت بها منذ بدء عملها رسمياً في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد تبادل للرسائل مع وزير خارجية غواتيمالا. ووافق الكونغرس الغواتيمالي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على اتفاق مركز البعثة وأصدره في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وتم توقيع اتفاقات بشأن ترتيبات الأمن مع كلا الطرفين. وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري لحكومة غواتيمالا وللاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لما قدماه للبعثة من دعم وتعاون حتى الآن.

٣ - وقد تم وزع البعثة بالكامل منذ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ فيوجد، مقرها في مدينة غواتيمالا وهناك ثمانية مكاتب اقليمية وخمسة مكاتب فرعية. وفي ٢١ شباط/فبراير بلغ مجموع الموظفين الدوليين الذين انضموا إلى البعثة ٢١١ يتألفون من ١١١ موظفاً فنياً - منهم ٧٢ من متطوعي الأمم المتحدة - و ٦٠ من الموظفين الإداريين وموظفي الدعم السوقي و ١٠ من ضباط الاتصال العسكريين (قدمتهم حكومات إسبانيا

والبرازيل والسويد) و ٣٠ من مراقبي الشرطة المدنية (قدمتهم حكومات اسبانيا والبرازيل وكولومبيا). وبالإضافة الى ذلك، تستخدم بعثة التحقق ٦٧ موظفا معيناً محلياً.

٤ - وكما ذكر في تقرير مدير بعثة التحقق، توشك البعثة أن تبلغ القوام المأذون لها وهو ٢٤٥ موظفاً دولياً. ومع ذلك فإنني اشارك المدير قلقه بسبب اضطرار أفرقة التحقق من حالة حقوق الإنسان للعمل بنصف عدد مراقبي الشرطة المدنية المأذون به فقط، وآمل أن تتمكن الدول الأعضاء، إذا ما مُدّدت ولاية البعثة، من توفير مراقبي الشرطة الإضافيين وعددهم ٣٠ اللازمين لتشكيل أفرقة التحقق بكامل قوتها. وكما لوحظ في التقرير أيضاً، فإن أحد أسباب عدم الكفاية الهيكلية للنظام الوطني لحماية حقوق الإنسان يتمثل في أوجه القصور الموجودة في أداء الشرطة الوطنية. لذلك فإن خبرة الشرطة الدولية ذات أهمية في ضمان فعالية البعثة سواء في أدائها لمهمة التحقق أو مهمة بناء المؤسسات.

٥ - وقد أكدت الشهور الثلاثة الأولى من أنشطة البعثة الحاجة الى تحسينات كبيرة في مراعاة حقوق الإنسان وفي الوفاء بالالتزامات الأخرى الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول). ويعرب مدير البعثة في تقريره عن قلقه الخاص بشأن حدوث انتهاكات للحق في الحياة وقعت منذ إنشاء البعثة. ويؤكد التقرير أيضاً أن شيوع إفلات المنتهكين من العقاب هو العقبة الرئيسية أمام ممارسة حقوق الإنسان. ويحتوي الفرع السادس من التقرير على ٣١ توصية، ٢٧ منها موجهة الى الحكومة و ٤ الى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وإنني أوجه عناية الطرفين الى هذه التوصيات وأتوقع منهما الامتثال التام لتعهداتهما في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٤٨.

٦ - وإن التأكيد على تقديم الدعم للكيانات الوطنية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وطلب أن يسهم التحقق الدولي في تعزيزها هما سمتان مبتكرتان للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن البعثة مخولة للتعاون مع الكيانات الوطنية، ولأن تتكفل، على وجه الخصوص، ببرامج التعاون التقني وأنشطة بناء المؤسسات. كما أن البعثة مخولة لأن تشجع التعاون التقني والمالي الدولي اللازم لتعزيز قدرة النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان.

٧ - وتقوم بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان، من خلال فرعي بناء المؤسسات والتعاون التقني التابعين لها، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد المشاريع مع مكتب المدعي العام، والمحامي العام عن حقوق الإنسان، ووزارة الداخلية. كما تقوم بإنشاء مشروع طويل الأجل للإصلاح الهيكلي في مجال إقامة العدالة. ويجري النظر أيضاً في مشاريع للتعاون مع منظمات غير حكومية. وتعتبر هذه المشاريع أساسية لتقوية قدرة المؤسسات الغواتيمالية على مكافحة إفلات المنتهكين من العقاب. ويلزم توفير موارد وطنية ودولية لتنفيذها. وفي القرار ٢٦٧/٤٨، دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي الى دعم مشاريع إقامة المؤسسات والتعاون من هذا القبيل. وأود أن أناشد الدول الأعضاء أن تسهم بسخاء في هذه الأنشطة عن طريق الصندوق الاستئماني لعملية السلم في غواتيمالا الذي أنشئ مؤخراً.

٨ - وفي رسالتي المؤرختين ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/49/825-S/1994/1453) وفي تقريرتي اللاحق المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٥ الى الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/49/857-S/1995/168) أعربت عن قلقي لركود المفاوضات خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ وأخذت في إجمال الخطوات المتخذة بهدف إعطاء دينامية جديدة لمفاوضات السلم. وفي ذلك التقرير، بينت أيضا أنه على أساس الردود الإيجابية الواردة من الطرفين على مجموعة المقترحات المحالة إليهما في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، اعتبرت أن الحد الأدنى من الشروط متوفر لاستمرار اشتراك الأمم المتحدة في عملية السلم. غير أنني أكدت على أن اشتراك الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون بديلا للإرادة السياسية للطرفين في التفاوض بشأن تسوية سلمية وتنفيذها بجدية وتصميم. كما دعوتهما الى أن يضيا بالتزامهما باستعادة الزخم المفقود وأن يبرما بسرعة مجموعة من الاتفاقات تكفل إنهاء المجابهة المسلحة وترسي، في الوقت ذاته، الأساس لسلم دائم.

٩ - وفي تقريرتي المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ (A/48/985)، أعربت عن اقتناعي بأن إنشاء البعثة يمكن أن يقدم إسهاما حاسما في الجهود الجارية في غواتيمالا لوضع حد لنمط دائب من انتهاكات حقوق الإنسان وأنه من شأنه أن يدعم عملية السلم عن طريق تشجيع الطرفين على الامتثال الكامل للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان ومن ثم يدعم ثقة الطرفين والشعب الغواتيمالي بأكمله في الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات. وعلى الرغم من أن الموعد المستهدف المتفق عليه بين الطرفين في عام ١٩٩٤ للتوصل إلى عملية سلم نهائية قد تعين تعديله، فما زلت اعتقد أن وجود بعثة التحقق يمكن أن يكون عاملا هاما في تحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وفي تعزيز إمكانات الإنهاء المبكر للمجابهة المسلحة.

١٠ - واستنادا الى الاعتبارات المذكورة آنفا، والى التأييد القوي من جانب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لتجديد ولاية البعثة، والى التأييد المماثل الذي أعربت عنه قطاعات عريضة من المجتمع الغواتيمالي، أوصي بأن تأذن الجمعية العامة بتجديد ولاية بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لفترة ستة أشهر أخرى. وسأطلع الدول الأعضاء أولا بأول على ما يحرز من تقدم في عملية السلم في غواتيمالا.

- - - - -